

تحول مواقف معظم البنوك المركزية الكبرى نحو تبني نبرة تيسيرية

«الوطني»: ارتفاع أسعار النفط على خلفية الاضطرابات السائدة في منطقة الأوسط

مبكر. وعلى صعيد الأسواق المالية والتي يبدو أنها تتجهل إلى حد كبير تطورات اتصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، فإنها تعاني أيضا من تبعات توترات التجارة العالمية، وبحسب بوريس جونسون المرشح الأوفر حظا لتولي رئاسة الحكومة البريطانية فإن المملكة المتحدة ستفصل عن الاتحاد الأوروبي بحلول الموعد النهائي المقرر في 31 أكتوبر سواء توصلت إلى اتفاق أم لم تتوصل، مؤكدا التزامه بتقديم اتفاق يعتقد أن الاتحاد الأوروبي سوف يوافق عليه، إلا أنه على الرغم من ذلك، فقد أثار الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا عدم رغبته في إعادة التفاوض، تاركا المجال أمام الوصول إلى نتائج غير مرضية، من جهة أخرى، مواصلة الجبهة الإسرائيلية تعرضه لضغوط بلا هوادة منذ إجراء استفتاءات اتصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي في العام 2016، وتراجع خلال الأسبوع الماضي مقابل الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ بداية العام وصولا إلى 1.2504، إلا أنه تعافى منذ ذلك الحين وبلغ 1.2742.

التضخم العنيد

انضم البنك المركزي الياباني لكلاً من الولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي فيما يتعلق بإعطاء تلميحات بتطبيق المزيد من الإجراءات التيسيرية في ظل تصاعد ضغوط الحرب التجارية على الاقتصاد الياباني، ويذل هاروهيكو كورودو، محافظ البنك المركزي الياباني جهودا حثيثة لتهديد الشائعات التي تزعم نفاذ الأسلحة المالية لبنك اليابان، قائلا إن البنك المركزي سيجتمع بين خفض أسعار الفائدة وشراء الأصول على نطاق أوسع إذا لزم الأمر. وصرح بنك اليابان في بيانه المتعلق بإعلان قرار سياسته النقدية: «ترتفع المخاطر السلبية المتعلقة بالاقتصادات الخارجية، لذا يجب علينا أن نراقب عن كثب كيفية تأثر ذلك على معنويات الشركات والأسر اليابانية».

وفي ظل تراجع معدلات التضخم ومحاولة بنك اليابان مجابهة تلك الظروف، اضطر الأخير إلى الحفاظ على برامج التحفيز الهائل الذي ينفذه على الرغم من تأثير انخفاض معدلات الفائدة بشكل كبير على أرباح المؤسسات المالية، ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة بالفعل دون الصفر، هذا بالإضافة إلى البرنامج الضخم لشراء السندات، يرى المحللون أن بنك اليابان لديه أدوات قليلة متبقية لمواجهة شبح الصداد الاقتصادي المرتقب. وعلى الرغم من تطبيق السياسات التحفيزية على مدى سنوات عديدة إلا أن معدل التضخم الأساسي السنوي قد بلغ 0.9 في المئة في أبريل، فيما يعد بعيدا كل البعد عن المستوى المستهدف من قبل بنك اليابان البالغ 2 في المئة.

السلع

ارتفعت أسعار النفط يوم الجمعة على خلفية تصاعد التوترات في الشرق الأوسط بعد أن أسقطت إيران طائرة عسكرية أمريكية بلا طيار، ومن ضمن العوامل الإضافية التي عززت من ارتفاع أسعار النفط جاء الإعلان عن إمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي من شأنه تحفيز الاقتصاد الأمريكي، أكبر الدول المستهلكة للنفط على مستوى العالم، كما أن التوترات ظلت مرتفعة على صعيد المنطقة، والتي تعد المصدر لأكثر من 20 في المئة من الإنتاج العالمي للنفط. وبدأت سلسلة التوترات في 13 يونيو بالهجوم على ناقلتي نفط بالقرب من مضيق هرمز - والذي يعد من أهم الممرات الحيوية لإمدادات النفط في الخليج - وألقت واشنطن بالوم على طهران، إلا أن إيران ما زالت مصرة على نفي ضلوعها في هذا الهجوم، ونسبت الحرب التجارية في دفع أسعار النفط إلى التراجع خلال الأسابيع الأخيرة بعد أن وصل سعر مبريخ خام برنت إلى أعلى مستوياته في العام 2019 عند سعر 75 دولار للبرميل، إلا أنه يتداول حاليا عند أعلى مستوياته المسجلة في يونيو عند سعر 65 دولارا للبرميل، علما بأن جهود الأوبك وحلفاؤها مستمرة للنظر في تمديد اتفاقية خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا منذ اجتماعها المقرر عقده في 1 و 2 يونيو.



ارتفاع أسعار النفط على خلفية الاضطرابات السائدة في منطقة الشرق الأوسط

ويفضل تبني معظم البنوك المركزية سياسة التيسير النقدي بصفة عامة، أنهت الأسهم تداولات الأسبوع عند مستويات قياسية بعد الإعلان عن تلك السياسات، حيث ارتفع المؤشر المرجعي الأمريكي ستاندرد أند بورز إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ بداية العام، وصولا إلى 2.964.00 نقطة، فيما يعكس توجه الاحتياطي الفيدرالي الحذر نحو اتباع سياسة نقدية تيسيرية قبل اجتماع مجموعة العشرين الشهر المقبل حيث من المقرر عقد لقاء يجمع ما بين الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني لمناقشة التوصل إلى صفقة تجارية، واستمرت أدوات الدين الحكومي الأمريكية في الارتفاع، حيث أدى الطلب على الأصول الأكثر امانا إلى دفع العائد على سندات الخزنة القياسية لأجل 10 سنوات دون مستوى 2 في المئة للمرة الأولى منذ العام 2016، وصولا إلى 1.9740 في المئة كما عكست أسعار الذهب التسابق على اقتناء أصول الملاذ الأمن، مسجلة أعلى مستوياتها منذ خمسة أعوام عند مستوى 1.410 يوم الجمعة.

المركزي الأوروبي يلمح باتتباع سياسة التيسير النقدي

تتشابه السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي إلى حد ما مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في دعم الاقتصاد المحلي، إلا أنه على الرغم من ذلك، كانت الاستجابة للسياسات التحفيزية في أوروبا أكثر حذرا منها في الولايات المتحدة، حيث أشار رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي إلى زيادة الصراعات التجارية لتفسير ذلك الوضع. ويدعى دراغي أن تلك المشكلات لا تزال ونبغة الصلة بالوضع، حيث تسببت التوترات القائمة في نشاط التجارة العالمية بونيرة حادة أملت إلى منطقة اليورو بالنظر إلى اقتصاداتها الموجهة نحو التصدير إلى حد كبير (خاصة في ألمانيا)، حيث تراجع الإنتاج الصناعي الألماني بنسبة 1.9 في المئة خلال الربع الثاني من العام 2019، فيما يعد أسوأ بكثير من

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن الولايات المتحدة تعد بدون شك قوة اقتصادية عظمى، كما أنها تخطو في الوقت الحاضر في المسار الصحيح لتحقيق أطول فترة توسع اقتصادي على الإطلاق، حيث تقرب نسبة البطالة من أدنى مستوياتها منذ 50 عاما عند 3.6 في المئة في حين لا تزال معدلات التضخم ضعيفة ودون المستوى المستهدف البالغ نسبته 2 في المئة وذلك ببلوغها نسبة 1.8 في المئة فقط، ويعرف الجمع بين هذين المقياسين باسم «مؤشر اليأس الاقتصادي»، والذي يشير بوضوح إلى أن الأميركيين أقل مؤسسا مقارنة بالتوترات السابقة في ظل وصول هذا المؤشر إلى أدنى مستوياته منذ 63 عاما.

إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال هناك أسبابا كافية تدعو للقلق المستثمرين في ظل مراقبة الاقتصاد العالمي قيام أكبر فواتين اقتصاديتين على مستوى العالم بخوض معركة تجارية تقلت تيز الأسواق على مدار عاما كاملا تقريبا، فبالإضافة إلى فرض الرسوم الجمركية على ما قيمته 250 مليار دولار من البضائع المستوردة من الصين، أبدى الرئيس ترامب استعداده لتوسعة نطاق الرسوم الجمركية لتشمل البضائع الصينية المتبقية بقيمة 300 مليار دولار، كما أدرج الرئيس الأمريكي شركة هواوي الصينية على القائمة السوداء، مشيرا إلى المخاوف الأمنية التي منعت الشركات الأمريكية بالفعل من التعامل مع أكبر شركة لصناعة معدات الاتصالات على مستوى العالم، وفي إطار رد الصين على تلك الإجراءات، قامت بفرض رسوما جمركية بنسبة 25 في المئة على سلع أمريكية بقيمة 110 مليار دولار. ونظرا لعدم امتلاك الصين لوسائل كافية تدعم موقفها نظرا لمعاناتها من عجز تجاري، فقد أشارت إلى مواجهة الموقف من خلال تقييد صادرات المعادن الأرضية النادرة إلى الولايات المتحدة، وتكمن أهمية تلك المعادن في استخدامها لتصنيع السلع الاستهلاكية عالية التقنية، وتعد الصين من أكبر الجهات الموردة لتلك المعادن، فبعد مضي أكثر من شهر بدون اتصال بين الطرفين، يرى بعض التجار تراجع فرصة التوصل إلى هدنة. ومستقبليا، أكدت الجهات المتفاوضة عقد اجتماع خلال قمة مجموعة العشرين المزمع إقامتها يومي 28 و 29 يونيو الجاري في محاولة لحل هذا النزاع.

باول: «أونصة وقاية خير من رطل علاج»

أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة ثابتة دون تغيير في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء الماضي، وذلك على الرغم من الإشارات الدالة على إمكانية خفض أسعار الفائدة بنسبة تصل إلى 0.5 في المئة خلال الفترة المتبقية من العام 2019، وذكر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي في بيانهم أن النشاط الاقتصادي الأمريكي ارتفع بمعدل «معتدل» وليس «مستويات قوية»، مع توقع تسجيل نمو بنسبة 2.1 في المئة خلال العام الجاري و 2 في المئة في العام 2020، وفي الوقت الحاضر، يعد احتمال تثبيت أسعار الفائدة ضئيلا جدا حتى في ظل ادعاء الاحتياطي الفيدرالي انتظاره بصورة أوضح عن المخاطر الحالية التي تواجه الاقتصاد قبل اتخاذ تلك الخطوة. وبصفة عامة، وتشير التوقعات إلى ارتفاع احتمالات تخفيض أسعار الفائدة، حيث تسجل العقود الأجلة لمستوى الاحتياطي الفيدرالي فرصة بنسبة 80 في المئة لتخفيض بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو المقبل. وبالمقابل مع ذلك اتخذت البنوك المركزية في أستراليا واليابان واندونيسيا توجهات مماثلة، ملحة إلى إمكانية خفض أسعار الفائدة.

ويشير تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي وتراجع معدلات التضخم بصورة غير متوقعة إلى أن خطوة خفض أسعار الفائدة كانت تلوح في الأفق. إلا أنه على الرغم من ذلك، من غير المؤكد بعد ما إذا كان البنك المركزي سينفذ خطوة وقائية من خلال تبني سياسة التيسير النقدي للحفاظ على قوة التوسع الاقتصادي. وقد نتجت عن تلك المعنويات التيسيرية رد فعل إيجابية من قبل الأسهم وأدت إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي. علما بأن الدولار الأمريكي يتوجه حاليا نحو تسجيل أعلى معدل تراجع يشهده منذ أواخر مارس فاقدا أكثر من 1.4 في المئة من قيمته مقابل البن الياباني كعملة من عملات الملاذ الأمن.

«المركزي الكويتي» يوافق على زيادة الاحتياطي القانوني لـ «الأهلي»

الرؤية المتحدة توسع استثماراتها في السعودية



عماد الصالح

والسوجيات الخفيفة وسط أجواء تتسم بالهذوء والرفي. ويقع المشروع على مساحة 2000 متر مربع ويقدم العديد من التسهيلات الضرورية لصناعة الفنادق من ضمنها مصفحة متكاملة تحتوي على أحدث الأجهزة والمعدات بالإضافة إلى مقاهي ذات علامة تجارية عالمية يضاف إليها مطبخ مركزي لتلبية كافة الخدمات للمؤسسات والأفراد من ضمنها المستشفيات والفنادق.

البنك التجاري يعلن عن الفائزين في سحب حساب النجمة الأسبوعي

قام البنك التجاري بإجراء السحب الأسبوعي على حساب النجمة «و حملة «رائك وفوقه كاش» وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة السيد / لطيفة الجيعان. وجاءت نتائج السحب على النحو التالي : سحب حساب النجمة الأسبوعي جائزة بقيمة 5.000 دينار كويتي كانت من نصيب : عادل صفر محمد محمد. السحب الأسبوعي لحملة «رائك وفوقه كاش» جائزة بقيمة 1.000 دينار كويتي كانت من نصيب : شيدان محمد العجمي. وقد أوضح البنك أن جوائز حساب النجمة أصبحت مميزة بمجموع مبالغ الجوائز للحملة بالإضافة إلى شوعها طوال السنة، وتتضمن السحوبات جائزة أسبوعية بقيمة 5.000 د.ك، وشريحة بقيمة 20.000 د.ك، وجائزة نصف سنوية وقدرها نصف مليون

تحرص شركة الرؤية المحددة على ضخ الاستثمارات الاستراتيجية، التي تضمن عوائد مستدامة ومجزية للمستثمرين في السوق السعودية والتي تعتبر سوقا واعدا في مجال الخدمات الفندقية الأساسية والمساعدة لاسيما في إطار رؤية المملكة للتنمية 2030 لتنوع مداخل الاقتصاد مما سوف يخلق الحاجة إلى المزيد من الخدمات الفندقية المتنوعة لتلبية الطلب المتنامي.

وبناء عليه، تطلق الشركة اليوم استثمارا جديدا في السوق السعودية وهو مقهى «توريو» الإيطالي في مجمع جدارة، الذي تديره شركة جدارة الفندقية التابعة لشركة الرؤية المحددة، في المدينة المنورة- للمملكة العربية السعودية؛ علما بأنها الوكالة الحصري لهذه الماركة الرائدة في المملكة وتعتزم زيادة أفرعها في مناطق أخرى عبرها وفي أسواق المنطقة أيضا. ويتميز المقهى الإيطالي بأنه مقصد للراحة يقدم لهم تشكيلة متنوعة من المشروبات



البنك الأهلي

«السور» تعلن تغيير ممثل «البتترول» بمجلس الإدارة

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود تغيير أحد ممثلي مؤسسة البترول الكويتية في مجلس إدارة الشركة، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الأحد. وتابعت السور أنه تم تعيين علي حسين الكندري ممثلا للبترول الكويتية في مجلس إدارة السور، بدلا من ابتهاج إبراهيم الفوزان. يذكر أن طريف العوضي يتولى مجلس إدارة شركة السور، ويتوب عنه طلال الخرس، وبعضوية كل من فيصل الصباح، وعبد العزيز العلي، جابر اشكنازي، وعيسى الموسى. إضافة إلى مشعل العمر، وهاني الجوابرة، وتستحوذ شركة الفا للملافة على 27.60 بالمائة في السور بصورة غير مباشرة، فيما تمتلك مؤسسة البترول الكويتية 24 بالمائة في الشركة. يشار إلى أن رأس مال السور يبلغ 40.47 مليون دينار، موزعة على 404.71 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. وكانت السور قد بلغت في الربع الأول من العام الجاري نحو 1.16 مليون دينار، مقابل 1.20 مليون دينار في الربع المقارن من العام السابق. وفي تمام لإساعة الـ 10 صباحا بتوقيت الكويت، استقر سعر السور عند 119 فلسا.



معدات السور للوقود